Fielding study elections for Sacred karbala governorate for two periods (2009 and 2013) (study in political geography)

دراسة ميدانية لانتخابات مجلس محافظة كربلاء المقدسة للدورتين (2009 و 2013) (دراسة في الجغرافية السياسية)

أ . م علية حسين على الساعدي خالد جاسم محمد
جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم الجغرافية

بحث مستل من رسالة ماجستير

المستخلص

إن جغرافية الانتخابات هي فرع من الفروع المعاصرة للجغرافية السياسية , وهي تدرس البعد المكاني لسلوك الناخبين في عملية التصويت ، كما أنها تهتم بدراسة العناصر الجغرافية للانتخابات , من خلال دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في أنماط الانتخابات ، والصفات الجغرافية للمناطق الانتخابية التي تؤثر على النمط الانتخابي ، وكثير ما تطلق على جغرافية الانتخابات " التحليل المكاني للانتخابات " التي تهدف إلى معرفة أثر المكان الجغرافي على التصويت .

استند تحليل بيانات الدراسة الميدانية على البرنامج الإحصائي لاختبار (مربع كاي X^2) والذي اثبت وجود فروق فردية بين أفراد عينة الدراسة وفي نمط التصويت لصالح الأحزاب السياسية المستقلة والإسلامية ، وإن هناك تراجع كبير في ميول الناخب باتجاه القوائم ذات الصبغة الليبرالية والعلمانية في منطقة الدراسة .

وكشفت الدراسة الميدانية أيضا أن توزيع المراكز الانتخابية لعام (2013 م) أقل عدالة ونضوج من انتخابات سنة 2009 م , كما وأظهرت الدراسة أن قائمة تحالف العدالة والديمقراطية من أكثر القوائم انتظاماً في توزيع أصواتها على مستوى الاقاليم في منطقة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة أصواتها .

Abstract

Mae daearyddiaeth etholiad yn gangen oganghennau cyfoeso earyddiaeth wleidyddol, sydd yn astudio dimensiwn gofodolo ymddygiad pleidleiswyr yn y broses bleidleisio, mae hefyd yn ddiddordeb mewn astudio elfennau daearyddol yr etholiadau, trwy astudio ffactorau daearyddol sy'n dylanwadu ar batrymau yr etholiad, a nodweddion daearyddol o'r ardaloedd etholiadol sy'n effeithio ar y patrwm etholiadol, ac mae llawer Yr hyn yn galw etholiadau, "Dadansoddiad Gofodol yr etholiadau," sy'n anelu at ymchwilio i effaith lleoliad daearyddol aryl pleidleisio daearyddol.

Yn seiliedig ar ddadansoddi data astudiaeth maes ar y rhaglen ystadegol i brofi (X2 Chi-sgwâr), a brofodd bodolaeth gwahaniaethau unigol rhwng y sampl yr astudiaeth ac yn y patrwm pleidleisio a'r blaid wleidyddol Islamaidd annibynnol, er bod gostyngiad sylweddol yn teimlad pleidleisiwr tuag at yr un lliw rhestrau rhyddfrydol a seciwlar yn ardal yr astudiaeth.

Mae'r astudiaeth maes hefyd yn dangos bod dosbarthiady gorsafoedd pleidleisio ar gyfer y flwyddyn (2013) yn llai cyfiawnder a aeddfedu yny flwyddyn etholiad 2009, felly diagnosed yr astudiaeth foldy resort Gynghrair cyfiawnder a democratiaeth mwy o restrau yn rheolaidd any dosbarthiad eu lleisiau ary lefel daleithiol yn ardal yr astudiaether gwaethaf gostyngiad yn y gyfran o eulleisiau

المقدمة

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة العوامل الجغرافية التي تأخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات والأفعال السياسية والإستراتيجية والنتائج المترتبة عليها , وبما أنّ الجغرافية السياسية تدرس منظومة متكاملة ومتفاعلة من العناصر الجغرافية السياسية المكونة للدولة المتمثلة بالعملية السياسية وأحد مكوناتها "الانتخابات" ، بوصفها طريقاً لتداول السلطة سلمياً ، نرى أنّ العملية الانتخابية تُعدّ عنصراً أساسياً في اهتمامات الجغرافية السياسية المعاصرة , فالانتخابات على ما هو معروف ، تمثل أسلوب تنظيم الحكم في الدولة على عدة مستويات مكانية ، على مستوى الدولة أو مستوى أقاليمها ، وعلى مستوى تكويناتها السياسية والإدارية المحلية .

أنّ دراسة الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي قد أضافت بُعداً جديداً للجغرافية السياسية ؛ لأنها تهتم بدراسة تباين السلوك الانتخابي للمواطنين داخل الدولة من مكان إلى آخر وتحليل أسباب هذا التباين .

ركزت الدراسة بأهدافها ومنهجيتها على دراسة انتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين (2009 – 2013) معتمدةً بشكل خاص على الدراسة الميدانية التي تناولت جميع الوحدات الإدارية في المحافظة من كافة الجوانب (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والانتخابية فضلاً على الجانب الأمني) التي تؤثر جميعها في سلوك الناخب.

اشتمل البحث على مقدمة وإطار نظري للدراسة المتمثل بمشكلة البحث وفرضيته وأهميته ، كما تضمن البحث الحدود الزمانية والمكانية لمنطقة الدراسة مع توضيح لمفهوم جغرافية الانتخابات وتطورها ، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمجلس محافظة كربلاء للدورتين (2009 و 2013 م) . مع استنتاجات وتوصيات .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكل الدراسة بأسئلة الاتية التي تتطلب الإجابة عنها بأسلوب علمي وموضوعي عن طريق البحث والتحليل العلمي الممنهج .

1- هل تم اعتماد العوامل الجغرافية في توزيع المراكز الانتخابية بشكل منظم بحيث يضمن مشاركة جميع الناخبين بكل يسر ، وهل كان للعوامل الجغرافية دور في تغيير سلوك الناخب ؟

2- ما هي الخريطة السياسية الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية لمجلس محافظة كربلاء للدورتين (2009 و 2013) .

3- كيف اثر المتغير الاجتماعي والاقتصادي والانتخابي والامني في سلوك الناخب وقرار الناخب حول المشاركة في الانتخابات من عدمه .

فرضية الدارسة:

لأجل الإجابة عن التساؤلات الخاصة بمشكلة البحث لا بد من الإجابة عليها ، لذا أفترضه البحث ما يلي:

تم اعتماد تركز السكان كعامل بشري في قضاء كربلاء لإعطاء النسبة الأكبر في عدد المراكز الانتخابية في مركز قضاء كربلاء لكي يغطي مناطق القضاء الاكثر عدد من حيث الناخبين .. أن الخريطة السياسية الانتخابية تمثلت بفوز (5) كيانات سياسية ما بين مستقلة وإسلامية في 2009 في حين أفرزت العملية الانتخابية لسنة 2013 خريطة انتخابية متنوعة متمثلة بفوز (9) كيانات سياسية ما بين اسلامية ومستقلة وليبرالية كان لطرقة سانت ليغو دور واضح في فوز بعض القوائم الصغيرة ، كما اثر كل من المتغير الاجتماعي والاقتصادي والامني والانتخابي والجغرافي في سلوك الناخب والتحكم في قرار الناخب يوم الاقتراع من خلال المشاركة في الانتخابات من عدمه .

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة بمحافظة كربلاء بكامل حدودها ووحداتها الإدارية بحسب الأقضية والنواحي . وتقع كما في الخريطة (1) بين دائرتي عرض (45 31 ^{5}– 45 32 ^{5}) شمالاً، وخطي طول (15 43 ^{5} – 30 44 ^{5}) شرقاً ، وتقع مكانياً في منطقة الفرات الأوسط إذ يحدها من الشمال والغرب محافظة الانبار ومن الشمال الشرقي والشرق محافظة بابل ومن الجنوب محافظة النجف الاشرف ، فهي بذلك تقع في وسط غرب العراق . تبلغ مساحة المحافظة (5034) كم2 أي تشكل ما نسبته (1,2%) من أجمالي مساحة العراق البالغ (435052) كم2 لسنة 2013 [(3)] . وتتشكل إدارياً من ثلاث أقضية وأربع نواحي ، (قضاء كربلاء ويتبع بناحيتي الحسينية والحر، قضاء الهندية ويتبع بناحيتي الجدول الغربي والخيرات ، وقضاء عين التمر) ينظر جدول (1) وخريطة (2) .

أما الحدود الزمانية للدراسة ، فقد انحصرت بين سنتي (2009 و2013) ، فضلاً عن نتائج الدراسة الميدانية لسنة 2014 .

خريطة (1) موقع محافظة كربلاء من العراق .

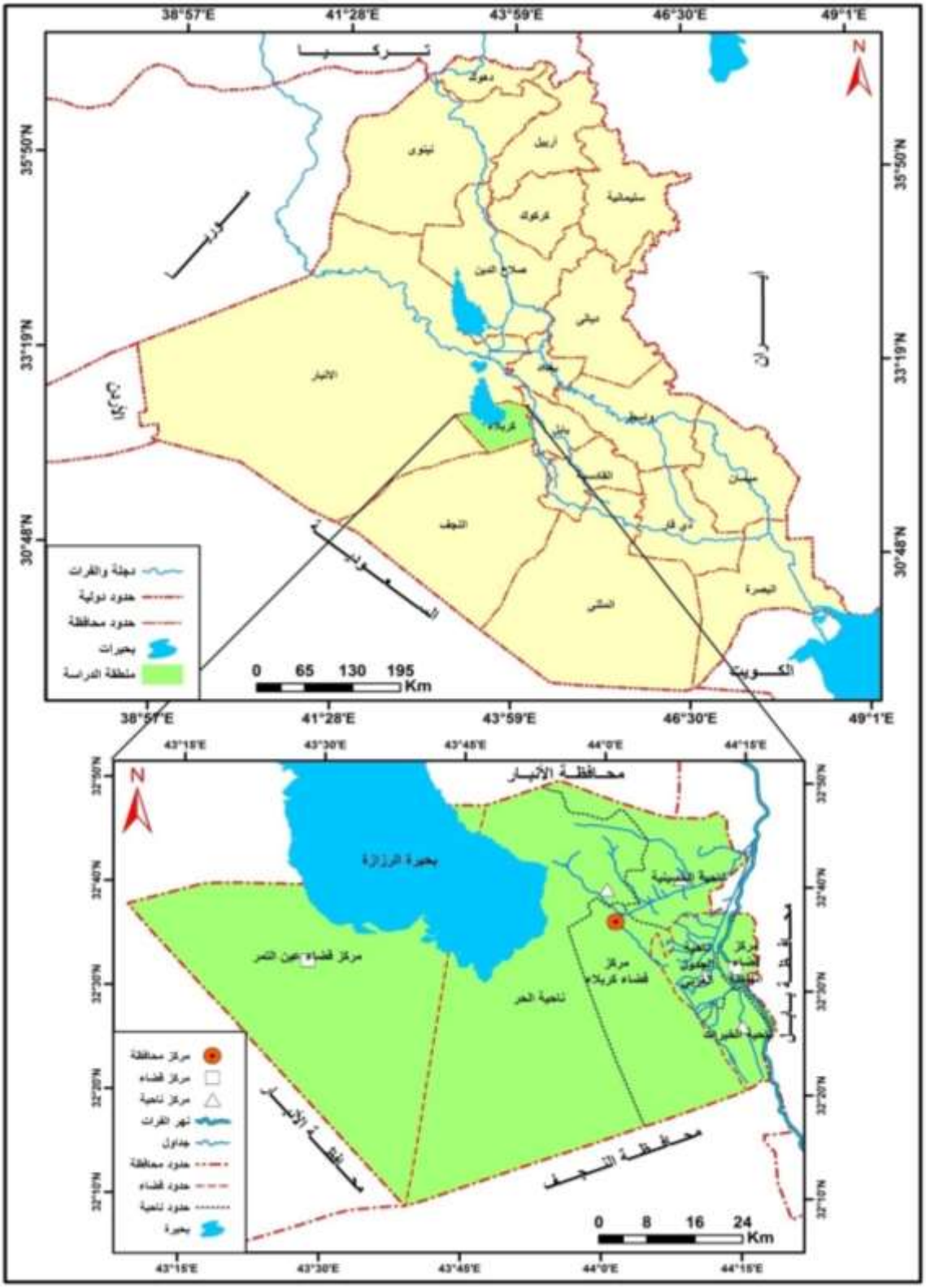

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1 : 1000000 لسنة 2013 .

جدول (1) الوحدات الإدارية ومساحتها في محافظة كربلاء .

ت	الوحدة الإدارية	المساحة كم2	النسبة %
1	قضاء كربلاء	637	%12,65
2	ناحية الحسينية	334	% 6,63
3	ناحية الحر	1760	%34,96
4	قضاء الهندية	67	%1,33
5	ناحية الجدول الغربي	168	%3,34
6	ناحية الخيرات	112	%2,23
7	قضاء عين التمر	1956	%38,86
المجموع		5034	%100

المصدر : الباحث اعتماداً على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء كربلاء , بيانات غير منشوره ، المجموعة الإحصائية السنوية 2013.

خريطة (2) التقسيمات الإدارية في محافظة كربلاء .

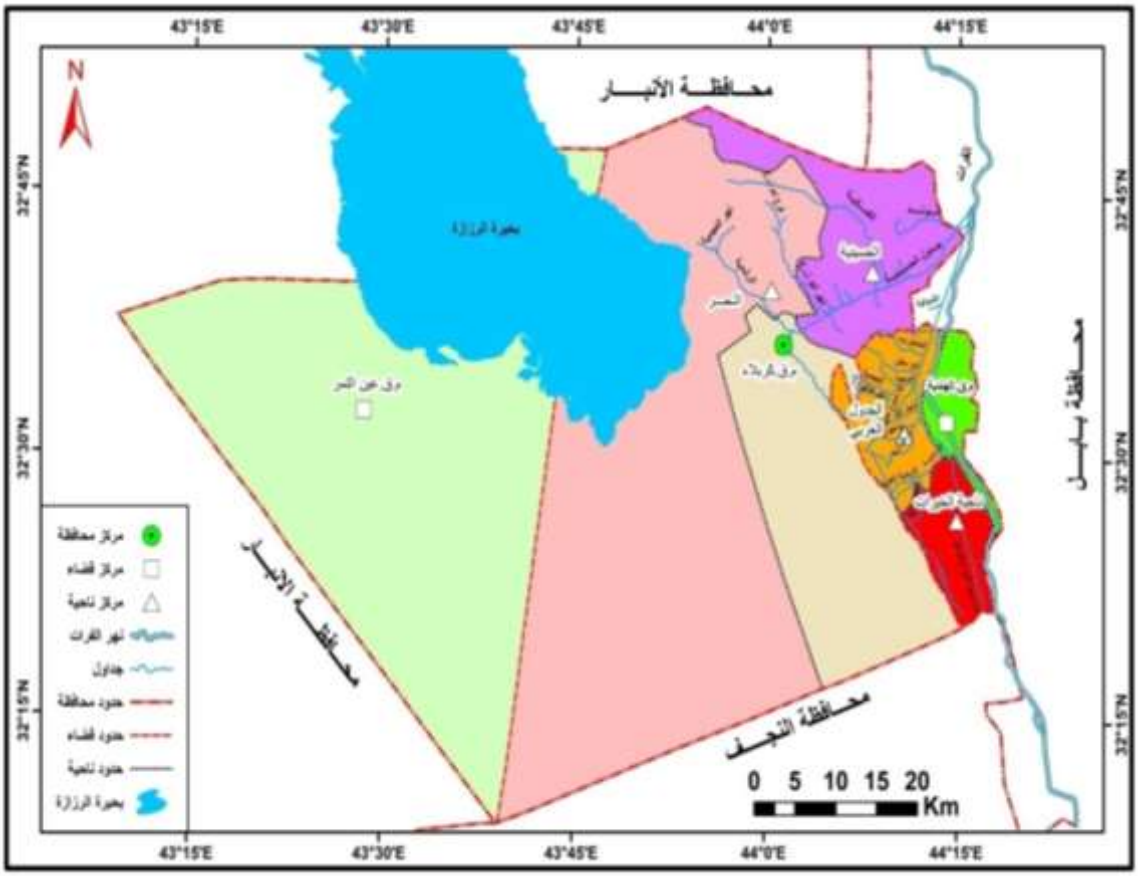

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، قسم انتاج الخرائط ، خريطة محافظة كربلاء الإدارية بمقياس 150000:1 لسنة 2011 .

تحليل الدراسة الميدانية لانتخابات مجلس محافظة كربلاء للدورتين (2009 و 2013) .

إنّ الهدف من التطرق إلى الجانب الميداني التطبيقي في هذه الدراسة يكمن في الانتقال إلى دراسة السلوك الانتخابي ، وتحديد العوامل التي تؤثر في هذا السلوك وقرار الناخب يوم الاقتراع، أي أنّ الدراسة الميدانية التطبيقية يمكن من خلال إثبات ما تمّ التوصل إلية في الجانب النظري من البحث .

أولا : عينة الدراسة:

لجأ الباحث إلى خطوات أولية متمثلة بدراسة استطلاعية قبل إجراء التحليل النهائي للاستمارة فقد تم تصميم استبانه الدراسة اعتماداً على دراسة أولية صغيرة مكونة من (30) استمارة استبيان وزعت بشكل عشوائي في منطقة الدراسة , واعتمادا على نتائج الدراسة الأولية تم إعادة تصميم استمارة الاستبيان بشكلها النهائي .

إنّ تصميم استمارة الاستبيان ليست بالعملية السهلة بل تحتاج إلى تفكير واستشارة من ذوي الاختصاص والخبرة لغرض التوصل إلى استبيان شامل يضم جميع الفقرات التي يرغب الباحث في الحصول على معلومات عنها ، ومن أهم الجوانب التي يجب مراعاتها في أعداد الاستبيان[4].

1- تحديد الفقرات التي يتضمنها الاستبيان والتي تحقق هدف الدراسة .
2- صياغة الفقرات بشكل واضح ويتناسب مع مستويات تعليم سكان منطقة الدراسة .
3- صياغة الأسئلة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة ، المباشرة يمكن أنْ تتعلق بالأمور العامة مثل المهنة ، أو التحصيل الدراسي وغيرها ، أما غير المباشرة فتتعلق بأمور شخصية قد لا يرغب البعض في الإجابة عنها ، مثل إلى أي حزب تنتمي ، ومن أين تحصلوا على تمويل حزبكم مثلاً .
4- تجنب الأسئلة المطولة والإجابة المطولة .

تم تقدير الحجم الأمثل للعينة في الدراسة الميدانية إحصائيا في البيانات الاعتيادية وفق الخطوات التالية [5].

1- اختيار عينة استطلاعية من (30) استمارة وهذه الاستمارات تضاف إلى استمارات العينة .
2- حساب الانحراف المعياري [*] لتلك العينة (S) .
3- تحديد الخطأ المسموح به (d) (مثلاً 1، 2، 5، 2، 3، .....)
4- تحديد القيمة المعيارية (z) التي تقابل مستوى المعنوية المطلوب .

مستوى المعنوية	القيمة المعيارية
0,05	2
0,01	3

$$n = (z \times s / d)^2$$

$$s = \text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مج } (\text{س} - \bar{\text{س}})^2}{\text{ن} - 1}}$$

n : الحجم الأمثل للعينة [*]

س: القيم = 5990

سَ: الوسط الحسابي = 73

ن: عدد القيم = 30

ووفقاً لتطبيق المعادلة أعلاه تم تحديد حجم العينة بـ (830) استمارة استبيان ، إلا أنّ الباحث قام بتوزيع (850) استمارة لكي يزيد من درجة الثقة في النتائج ، وقد استبعدت الاستبيانات التي ميزتها نقائص أو عيوب في تعبئتها ، ونظراً لطبيعة ونوع الدراسة تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة التي تعطي فرصة لكل عنصر من عناصر المجتمع الأصلي للدراسة بالظهور بحيث نراعي النسب المئوية بين مختلف أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم .

تمّ توزيع استمارات الاستبيان حسب النسبة المئوية للناخبين المسجلين في كل وحدة إدارية ، لكونهم هم المعنيين من الدراسة ، وحسب بيئة الحضر والريف ، بواقع (434) استمارة لقضاء (كربلاء) , في حين وزعت (104) استمارة في ناحية الحر و(95)

([*]) الانحراف المعياري يمثل مقياس التشتت داخل العينة .

14,37 = s (*)

d = 1، تحديد الخطأ المسموح به .

Z = 2، تحديد القيمة المعيارية التي تقابل مستوى المعنوية المطلوبة ، (0,05) .

$n = (2 \times 14,37/1)^2$

استمارة في ناحية الحسينية، و(90) استمارة في قضاء الهندية , و(56) استمارة في ناحية الجدول الغربي ، و(30) استمارة في ناحية الخيرات , و(21) استمارة لقضاء عين التمر . فقد استغرقت فترة توزيع وجمع الاستمارات مدة (30) يوماً . وبعد جمع البيانات واسترجاع أغلب الاستمارات (830) استمارة تمّ عملية تفريغها لإتمام معالجتها بالوسائل الإحصائية ، وذلك باستخدام اختبار(مربع كأي x^2)

لقياس الفروق في الاستجابات بين إجابات أفراد العينة بتطبيق برنامج (SPSS. V. 20) ، وذلك خلال حساب الإحصاء الوصفي لكل سؤال في الاستمارة لغرض تبيان ما إذا كان هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة .

تضمنت استمارة الاستبيان (30) سؤال وزعت على خمس متغيرات , ضم المتغير الأول أسئلة عامة تتعلق بالمعلومات الشخصية والعامل ألاجتماعي ، وشمل المتغير الثاني أسئلة ذات طابع اقتصادي , فيما تطرق المتغير الثالث إلى أسئلة تتعلق بالعامل الأمني في يوم الاقتراع بالنسبة للناخبين في منطقة الدراسة ، في حين احتوى المتغير الرابع على العامل الجغرافي والظروف الجغرافية المؤثرة في المشاركة الانتخابية , أمّا المتغير الخامس فقد تمثل بالعامل الانتخابي من حيث عمل وإجراءات مفوضية الانتخابات وتطبيقها للنظام الانتخابي وأثر ذلك النظام على سلوك الناخب ، فضلاً على رأي الناخب بأداء وعمل مفوضية الانتخابات .

بعد الانتهاء من إجراءات الدراسة الميدانية التجريبية لجزء من عينة الدراسة التي تضمنت (30) استمارة استبيان ، وبعد التأكد من مصداقية الإجابة على الأسئلة المطروحة في استمارة الدراسة التجريبية التي شملت كافة الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة حسب بيئة (حضر – ريف) ، تمّ توزيع استمارات الاستبيان ، وبعد الانتهاء من هذه المرحلة ، تمّ جمع البيانات واسترجاع أغلب الاستمارات بواقع (830) استمارة ، حيث تم تفريغ هذه الاستمارات في جداول مخصصة لهذا الغرض ، تحتوي على إجابات الأسئلة وحسب المتغيرات التي تضمنتها الاستمارة في طياتها وفيما يأتي تحليل هذه الاستمارات حسب المتغيرات الأنفة الذكر:

1- متغير العامل الاجتماعي :

إنّ التحليل السياسي المتكامل لا يمكنهُ أنْ يغفل العامل الاجتماعي وتأثيره في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما كشفت عنه الدراسات الجغرافية السياسية والاجتماعية فلا يمكن دراسة احدهما دون الآخر بعين الاعتبار فعالية الآخر أي أنّ الظروف الاجتماعية تَعدّ من المحددات الأساسية لسلوك الأفـــــراد (الناخبين) [6] .

إنّ العملية السياسية وخاصة الانتخابات بوصفها نشاط بشري قد تأثرت بمؤثرات الأوضاع الاجتماعية وتركيبة المجتمع ، وإنّ رسوخ العادات والتقاليد لمكونات البناء العشائري قد أثرت على توجهات وسلوك الأفراد عند التصويت لاختيار ممثليهم في المجلس المنتخب ، فضلاً على إنّ السمة البارزة لشخصية الفرد الكربلائي هي خضوعه للمكون الديني والعشائري ، باعتبار أنّ منطقة الدراسة تَعدّ من المراكز الدينية المهمة في العراق ، لذا يمكن القول بأنّ الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في العملية السياسية سعت إلى استقطاب الرموز والشخصيات الدينية والعشائرية وأبنائها عن طريق الانتماء والانضمام إلى صفوفها ليصبح ذلك الحزب أو الكيان الممثل الحقيقي لمصالح الأفراد في الدولة ومن ثم يصبح ارتباط الأفراد بمؤسسات الدولة قانونياً ، وبالتالي فإنّ هذه الحالة تَعدّ تطورا ايجابيا يرسخ تقاليد الديمقراطية [7] .

عند ملاحظة وتحليل جدول (2) الفقرة (1) يتبين لنا أنّ مجموعة معتبرة من أفراد عينة الدراسة بلغت نسبتهم (78,20) أجابوا بنعم للمرشح الذي يحظى بمكانة اجتماعية عالية من بين المرشحين ، في حين ذهبت مجموعة من المبحوثين يمثلون ما نسبته (21,80%) جاء اختيارهم للمرشح الذي يتبنى تقديم الخدمات وتحقيق الأمن والاستقرار للمحافظة ، وقد أثبت اختبار مربع كأي وجود فروق معنوية بين الأفراد بخصوص هذه الفقرة .

جدول (2) متغير العامل الاجتماعي .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	قيمة مربع كآي X^2
1	تختار مرشحك على أساس مكانته الاجتماعية.	649	%78,20	181	%21,80	263,884
2	يعطيك الوضع الاجتماعي حافز للاستجابة لمواعيد الانتخابات .	582	%70,12	248	%29,88	134,405
3	يمنعك التشتت الأسري عن المشاركة في الانتخابات .	511	%61,56	319	%38,44	44,414

قيمة كآي الجد ولية = 3,21 ، عند مستوى دلالة 0,05 ، ودرجة حرية (1) .

أمّا فيما يخص الفقرة (2) من الجدول أعلاه التي تتضمن العبارة " يعطيك الوضع الاجتماعي حافز للاستجابة لمواعيد الانتخابات " ، حيث تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بالسلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة إلى أنّ العامل الاجتماعي والبيئة الحضارية تشكل فواعل هامة في تشكيل وبناء التأثير على السلوك الانتخابي للمواطن بل إنّ المستوى الاجتماعي يعد أحد العوامل التي تدخل في تشكيل السلوك الانتخابي [8] ، لذا تقترح هذه الدراسة الوقوف عند تأثير هذا العامل ، فقد رأى أفراد العينة أنّ المستوى الاجتماعي يَعدّ أحد العوامل التي تدخل في تشكيل السلوك الانتخابي ، وذلك من خلال إجابات المبحوثين حيث بلغ نسبة من أجاب بنعم بخصوص هذه الفقرة (70,12%) في حين تذهب الفئة الثانية من المبحوثين للإجابة بلا بما نسبته

(29,88%) أي عدم تأثير العامل الاجتماعي على قراراتهم يوم الاقتراع عند التصويت للمرشح بل أن سلوكهم الانتخابي لا يتأثر إلا بكفاءة و نزاهة المرشح وهذا ما تم إثباته من خلال قيمة كأي الجدولية عند مستوى معنوية (0,000) .

تشير مجموعة من المبحوثين بنسبة (61,56%) بأنّ التشتت الأسري ومشاكل الحياة اليومية تقف عائقاً أمامهم يوم الاقتراع وبالتالي الامتناع عن المشاركة الانتخابية وهذا ما ثبت عند مستوى معنوية (0.001) بعدم الاتفاق حول هذه الفقرة ، في حين تذهب الفئة الثانية من المبحوثين بنسبة (38,44%) إلى أن ظاهرة التشتت الأسري ليس لها علاقة في قرار الناخب حول المشاركة في الانتخابات أم لا ، بل أنّهم يشاركوا في الانتخابات .

2- متغير العامل الاقتصادي:

للعامل الاقتصادي أهمية في العملية السياسية برمتها والعملية الانتخابية بصورة خاصة ، إذ يرى أفراد عينة الدراسة من خلال تحليل جدول (3) أنّ أغلب آرائهم تتجه نحو الموافقة بالتصويت لصالح المرشح الذي لدية إمكانات مادية عالية ، وذلك ضنن منهم أنّ المرشح الثري يعمل لخدمة المحافظة بل يتميز بالنزاهة من الفساد المالي ، فقد بلغ نسبة الذين صوتوا للفقرة (1)، (84,82%) وهم من أصحاب الدخل المحدود ، أي أنّ أصحاب الدخول المتدنية يرون في فوز المرشح ذو الإمكانات المادية العالية أنّه سيطالب في رفع الحيف عن الفقراء والمساكين والمطالبة في زيادة رواتبهم وهذا العامل أثر في سلوكهم الانتخابي بل شجع أغلب شرائح المجتمع بأن يتجهوا إلى صناديق الاقتراع للتصويت للقائمة الانتخابية والمرشح الذي يتبنى مشروع النهوض بواقع ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة وخاصةً من (المتقاعدين وأصحاب العقود والأجور اليومية) أي البحث عن أعضاء جدد يستطيعون تحقيق مطالب هذه الشريحة الكبيرة في منطقة الدراسة ، وهذا يعني أن هذه النسبة الكبيرة من المبحوثين يرون في التصويت آلية وفرصة للتغيير يهدف من خلالها إلى رفع الحيف عنهم وتحسين مستواهم الاقتصادي وألمعاشي ، إنّ قسم من أفراد العينة بنسبة (15,18%) يرون أنّ المرشح ذو الإمكانية العالية لا ينظر للبسطاء والفقراء من عامة الناس بل هو يميل إلى الطبقة التي ينتمي إليها من الأثرياء وأصحاب الدخول المرتفعة بل يطالب بحقوق الأغنياء لكونهم من الطبقة نفسها ، إذ يظهر جلياً من خلال المعالجة الإحصائية الوصفية بمعنى عدم تجانس أفرد العينة بما يخص هذه الفقرة .

أمّا بخصوص الفقر (2) من الجدول ادناه ، فأنّ نسبة (18,32%) من أفراد العينة صوتوا لصالح المرشح الذي يقدم هدايا ومبلغ من المال للمواطنين ، حيث يؤدي فقر السكان إلى بيع أصواتهم الانتخابية ، لا لإنجاح سياسات معينة ، بل لإشباع رغبات المرشحين وتنفيذ مصالحهم الشخصية [9] . حيث تعد الإغراءات المالية من أقوى وسائل التأثير على أرادة الناخبين في العصر الحديث على أساس أن المال بطبيعته يصعب على الأفراد مقاومة إغرائه وهي تعد من قبيل الرشوة التي تقدم للناخب أو للناخبة للتأثير على حريتهم في الاختيار حيث إنهم يعطون أصواتهم لأحد المرشحين في مقابل حصوله على الثمن ، وقد حظر المشرع العراقي على أي مرشح أو مرشحة أن تقدم خلال الحملة الانتخابية هدايا أو تبرعات أو أي مساعدات أو تعد بتقديمها بقصد التأثير على التصويت [10] ، في حين أن هناك شبة إجماع من المبحوثين في مجتمع الدراسة يرفضوا التصويت لصالح المرشح الذي يقدم هدية ومبلغ من المال حيث بلغت نسبة المبحوثين (81,68%) من أفراد استمارة الاستبيان ، لقد أثبت اختبار مربع كآي بمستوى معنوية عالية بأن الإغراءات المادية التي يقدمها المرشحون لا تشكل أي حافز يدفع أفراد العينة إلى التصويت لصالحهم ، وهذا يعني تقهقر ثقة المواطن بالمرشح والنتائج توضح ذلك ، كما أنهم يرفضوا ممارسة هذه الأساليب لكونها ظاهرة غير حضارية بل أنها تعد وجه من وجوه الفساد المالي والرشوة التي تتعارض مع الدين الإسلامي وخاصة في محافظة كربلاء التي تعد من المراكز الدينية المهمة في العالم الإسلامي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ، وأن فوز مثل هؤلاء المرشحين إلى مجلس المحافظة يساهم في تدهور الحالة الاقتصادية للمحافظة .

جدول (3) متغير العامل الاقتصادي .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة%	قيمة مربع كآي X^2
1	تختار مرشحك للانتخابات على أساس وضعيته الاقتصادية / الحالة المادية .	704	%84,82	126	%15,18	402,511
2	أدليت بصوتك للمرشح لأغراض مادية كمبلغ من المال أو هدية مثلاً .	152	%18,32	678	%81,68	333,345
3	أصوت في الانتخابات أملاً في القضاء على ظاهرة البطالة .	785	%94,58	45	%5,42	659,759
4	تصوت في الانتخابات بحثاً عن الارتقاء بالواقع الاقتصادي كالمطالبة بمشاريع استثمارية لمحافظتك	809	%97,46	21	%2,54	78,05

قيمة كآي الجد ولية = 3,21 ، عند مستوى دلالة 0,05 ، ودرجة حرية (1) .

ولا يختلف الحال كثيراً في الفقرة (3) " أصوت في الانتخابات أملاً في القضاء على البطالة ". تشير الدراسات السكانية والاقتصادية الحديثة إلى أن الخصائص الديموغرافية لمنطقة ما ممثلة بارتفاع النمو ، والتركيب العمري للسكان ، وضعف التنمية وبطء النمو الاقتصادي أو وجود فجوة بين التنمية وارتفاع أعداد السكان القادرين على العمل أدى إلى استفحال مشكلات الفقر والبطالة ، مقرونة بتدهور البيئة والتأكيد على الطبيعة المتداخلة لمشكلات الفقر والنمو السكاني والبطالة وتدهور البيئة ، وتستخدم التقارير السكانية حالياً مصطلح "مشكلة الفقر والبطالة ، والسكان والبيئة " ، حيث يمثل هذا الجيل الجديد من التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي التأثير على حجم المشاركة الانتخابية [11] . يتفق أفراد العينة على أنهم يشاركوا في

الانتخابات ويصوتوا للمرشح والقائمة الانتخابية التي تتبنى مشروع القضاء على البطالة في برنامجها الانتخابي ، أملاً منهم في القضاء على هذه الظاهرة ، حيث يؤثر المستوى الاقتصادي للناخب بنسبة (20-40%) على اتجاهه ، فالمجتمعات الفقيرة التي تعاني من البطالة يتم التصويت فيها لصالح المرشح الذي يدعو إلى رفع مستواهم الاقتصادي [12] . حيث بلغت نسبة الذين صوتوا بنعم (94,58%) ، وأن ارتفاع هذه النسبة من التصويت كان بفعل ارتفاع نسبة البطالة في منطقة الدراسة إلى (15,7%) [13]. حين كانت نسبة الذين أجابوا بلا (5,42%) فقد أثبت اختبار مربع كآي إن هناك فروق فردية في الإجابات بين أفراد العينة .

أما بخصوص الفقرة (4) فأن مجتمع الدراسة يصوت لصالح القائمة والمرشح الذي يتبنى مشروع تطوير الخدمات في المحافظة والنهوض بالمشاريع الاستثمارية التي ترتقي بواقع مدينتهم وخاصة أن محافظة كربلاء معرضة بين الحين والآخر لزيارة الوفود الأجانب من كافة دول العالم الإسلامي لغرض زيارة الأمام الحسين وأخيه العباس **(عليهما السلام)** وهي زيارات مليونية ، فضلاً عن دعم المواطنين للمرشح والقائمة التي توعدهم بالنهوض بالواقع الزراعي والتنمية الزراعية في مناطق الأرياف من منطقة الدراسة ، فقد بلغت نسبة الذين صوتوا بنعم (97,46%) وهذه النسبة تشير إلى أن أغلب المبحوثين هم مع التطور والتقدم والانتعاش الاقتصادي في مدينتهم وقراهم الريفية ، إلا أن الملفت أن نسبة قليلة جداً من مجتمع الدراسة بلغت نسبتهم (2,54%) هم يؤيدون المرشح الذي يسعى إلى المحافظة على الوضع الملائم لهم وعدم النهوض بواقع المحافظة الاقتصادي ، وهذه النسبة تبين إن أصحاب الدخل المرتفع هم من يصوتوا للقائمة الانتخابية أو المرشح الذي يتبنى في برنامجه الانتخابي بقاء الوضع الاقتصادي للمحافظة على حالة ، فقد أثبتت المعالجة الإحصائية لاختبار مربع كآي أن هناك فروق في إجابات المبحوثين بمستوى معنوية (0,000) .

5- ما هي نسبة الرضا على الأداء الاقتصادي في محافظتك .

الفقرة (5) من جدول (3) نسبة الرضا على الأداء الاقتصادي في منطقة الدراسة .

النسبة %	%10	%20	%30	%40	%50	%60	%70	%80	%90	%100
العـــدد	73	196	329	140	64	23	5	-	-	-

من خلال ملاحظة وتحليل الفقرة (5) من جدول (3) أتضح أن نسبة الرضا على الأداء الاقتصادي متدنية جداً وغير مرضية ، أي أن أفراد عينة الدراسة أرائهم متجانسة ومتقاربة من حيث النسبة التي أشاروا إليها في الجدول أعلاه ، وهذه حقيقة مفادها أن المجتمع المبحوث يسعى جاهداً إلى المشاركة في الانتخابية والإدلاء بأصواتهم للمرشح الذي تتبنى قائمته البرنامج الانتخابي الذي يساهم في تغيير واقع المحافظة الاقتصادي ، وذلك لعدم رضاهم عن الوضع الحالي المتردي في محافظتهم وهذا ما بينته النسب المشار إليها في جدول (3) الفقرة (5) .

3- متغير العامل الأمني:

يتضح من جدول (4) الفقرة (1) تأكد وجود دلالة إحصائية تبين مستوى معنوية عالية ، أن أفراد عينة الدراسة لا يروا في أداء الأجهزة الأمنية وإجراءاتها الاحترازية عائقاً يحجم من حضورهم يوم الاقتراع لغرض المشاركة في الانتخابات ، بل أن هذه الإجراءات والفعاليات الأمنية تشجع على حضور الناخبين إلى مراكزهم الانتخابية بشكل مطمئن ، وأن النتائج المحصلة في الجدول أعلاه توحي بأن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين ترى في الإجراءات الأمنية تساهم حضور نسبة كبيرة من المواطنين للإدلاء بأصواتهم في يوم الاقتراع ، فقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بلا (89,88%) ، بينما هناك فئة قليلة من أفراد العينة تبلغ نسبتهم (10,12%) تؤكد أن إجراءات وأساليب الأجهزة الأمنية تقف عائقاً أمام مشاركتهم الانتخابية كونهم من (كبار السن ، او المعاقين) ما أنعكس سلباً على حجم مشاركتهم الانتخابية .

جدول (4) متغير العامل الأمني .

ت	العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	قيمة مربع كآي X^2
1	هل كانت إجراءات الأجهزة الأمنية عائقاً أمامك يوم الاقتراع (التصويت).	84	%10,12	746	%89,88	528,005
2	وفرت لك الأجهزة الأمنية الاطمئنان النفسي يوم الاقتراع بحيث يضمن مشاركتك في الانتخاب.	721	%86,86	109	%13,14	451,258
3	أثرت عملية حضر التجوال على المركبات يوم الاقتراع على المشاركة الانتخابية .	609	%73,38	221	%26,62	181,378
4	هل مارست الأجهزة الأمنية الضغوطات عليك كناخب للتصويت لصالح قائمة أو مرشح .	0	%100	830	%100	(*)

قيمة كآي الجد ولية = 3،21 ، عند مستوى دلالة 0,05 ، ودرجة حرية (1) .

(*) ظهرت نسبة اتفاق 100% ، أي لا يوجد اختبار باتجاه واحد بمعنى لا توجد فروقات إحصائية .

أما فيما يخص الفقرة (2) فقد أثبت اختبار كآي بمستوى معنوية عالية دور الأجهزة الأمنية في توفير وتحقيق الأمن والاطمئنان النفسي للمواطنين في يوم الانتخابات ، فقد ساعد الاستقرار الأمني في المحافظة على عزم المواطنين في المشاركة الانتخابية وهناك شبة أجماع واتفاق من أفراد عينة الدراسة على الإجابة بنعم فقد بلغت النسبة (86,86%) ، في حين أن هناك فئة معينة من المبحوثين بلغت نسبتها (13,14%) قد أبدو رأيهم بعدم الاطمئنان النفسي بل يشوبهم القلق في يوم الاقتراع (التصويت) من حدوث خرقاً أمنياً قد يودي بحياتهم ، بدليل حدوث الخروقات الأمنية في منطقة الدراسة بين الحين والأخر ، بل أنهم لا يثقون بقدرات الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن ، وأن يوم الانتخابات مهدد من جهات عديدة رافضة للعملية السياسية قد تستهدف المحافظة في هذا اليوم ذاته مما حال دون مشاركتهم في الانتخابات .

كما يرى أفراد عينة الدراسة أن عملية حضر التجوال على المركبات في يوم الاقتراع قد أثرت بنسبة كبيرة على حجم المشاركة الانتخابية ، بل أن حظر التجوال على المركبات لم يكن بالأمر المحفز والمشجع بشكل كبير على المشاركة الانتخابية بل العكس يحد من حجم المشاركة في الانتخابات وهذا ما بينته النتائج المحصلة من الدراسة الميدانية ، المعالجة الإحصائية تكشف بمستوى معنوية عالية (0,001) أن هناك نسبه معتبرة من المبحوثين لا يؤيدون حضر التجول الخاص بالمركبات في يوم الانتخابات وهم يمثلون ما نسبته (73,38%) ، وبالمقابل أن الفئة الثانية من المجتمع المبحوث الذي بلغت نسبته (26,62%) ترى في عملية حضر التجول من الأمر الضروري التي يجب الأخذ بها في يوم الانتخابات لغرض سلامة المواطنين من الخرق الأمني ، وبالتالي فإن عملية حضر التجوال لا تقف عائقاً أما المشاركة الانتخابية .

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة من جدول (4) أن الإجابة على هذا السؤال " هل مارست الأجهزة الأمنية الضغوطات عليك كناخب للتصويت لصالح قائمة أو مرشح " أن ما يمكن ملاحظتهُ جلياً أن هناك أتفاق عام من قبل أفراد العينة التي بلغت نسبة (100%) بحيادية واستقلالية القوات والأجهزة الأمنية حول هذا السؤال ، فلم يتعرض أي ناخب أو ناخبة من المجتمع المبحوث إلى أي ضغوطات أو ابتزاز من منتسبين القوات والأجهزة الأمنية على التصويت لصالح قائمة انتخابية أو مرشح ، بل كانت مهمة هذه الأجهزة تنفيذ واجباتها العسكرية والانضباطية .

نستنتج مما سبق أن المعوقات التي تواجه المواطنين في يوم الاقتراع متمثلة ببعض الإجراءات الأمنية المشددة ، فهي تقلل من حافز ودافعية المواطنين للانتخاب ، بل قد تحجم من المشاركة الانتخابية ، بالرغم من أن الأجهزة الأمنية تؤدي دورها وواجباتها بشكل تام مما عزز ثقة المواطن بحيادية واستقلالية هذه القوات وأن ولائها للوطن لا لحزب أو جهة سياسية بعينها .

4- متغير العامل الجغرافي :

للبيئة الجغرافية تأثير على سلوك الناخب وهي تتداخل مع بعضها البعض في بناء شخصية الفرد ، لذا نتساءل عما أذا كان السلوك الانتخابي يتأثر ويتغير بطبيعة ظروف البيئة الجغرافية أم لا . إذ يرى أفراد العينة في الفقرة (1) أن صعوبة الظروف الجوية القاسية كارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة أو تساقط الأمطار ، لا تمنع ولا تعيق حضور الناخبين إلى مركز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم ، يظهر جلياً من خلال المعالجة الإحصائية الوصفية عن وجود تجانس حول هذه الفقرة ، أي أن هناك نسبة معتبر من المبحوثين بلغت نسبتهم (95,54%) تبين أن صعوبة الظروف الجوية لا تمنع مشاركتهم في الانتخابات وبالتالي لا تعيقهم من الوصول للمراكز الانتخابية ، وهنا يتبين لنا من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة في الفقرة (1) انه لا يوجد تأثير واضح وكبير للعوامل الجغرافي الطبيعية على المشاركة الانتخابية في منطقة الدراسة ، إلا أن الفئة الثانية من المبحوثين التي بلغت نسبتهم (4,46%) أظهرت أن الظروف الجوية القاسية ، تعد أحد العوامل الجغرافية التي تعيقهم في عملية التصويت أي أن صعوبة الظروف الجوية تمنعهم من الوصول إلى المراكز الانتخابية ومن ثم عدم الإدلاء بأصواتهم .

أما بخصوص الفقرة (2) التي تضمنت العبارة التالية "هل كان التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية فيه نوع من العدالة ، بحيث يغطي جميع مناطق المحافظة ". فقد أثبت اختبار مربع كآي وجود فروق معنوية لدى إجابات الأفراد حول توزيع المراكز الانتخابية .

جدول (5) متغير العامل الجغرافي .

ت	العبارة	نعم	النسبة%	لا	النسبة%	قيمة مربع كآي X^2
1	تمنعك الحالة الجوية كارتفاع أو انخفاض درجات الحرارة أو تساقط الأمطار عن المشاركة في الانتخابات .	37	%4,46	793	%95,54	688,598
2	هل كان التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية فيه نوع من العدالة، بحيث يغطي جميع مناطق المحافظة.	486	%58,56	344	%41.44	24,294
3	بعد المسافة عن المركز الانتخابي تمنعك عن المشاركة الانتخابية .	274	%33,02	556	%66,98	95,812

قيمة كآي الجد ولية = 3,21 ، عند مستوى دلالة 0,01 ، ودرجة حرية (2) .

أن هناك مجموعة من أفراد عينة الدراسة بلغت نسبتهم (58,56%) أجابوا بنعم وهذا تبين من خلال إجاباتهم عن عدم عدالة توزيع مراكز الاقتراع ، أي وجود مراكز انتخابية تضم محطات اقتراع تغطي جميع أعداد الناخبين وتجري العملية الانتخابية بانسيابية عالية إذ لا يستغرق الناخب (10 دقائق) في عملية التصويت ، كما توجد مناطق سكنية يتوفر فيها أكثر من

مركز انتخابي بحيث يغطي جميع أعداد الناخبين وتجرى العملية الانتخابية بكل سهولة ويسر ، في حين أن هناك مناطق سكنية تكاد تفتقر إلى وجود مركز انتخابية ، بل وجود مراكز اقتراع تزدحم فيها طوابير انتظار الناخبين وأن هذه المراكز الانتخابية لا تتناسب مع حجم الناخبين بل لا تغطي هذا العدد الهائل من الناخبين مما تؤدي إلى عزوف بعض الناخبين إلى المشاركة في الانتخابات ، إذ أن هذه الفئة من المبحوثين الذين تمثلت نسبتهم بـ (41,44%) يروا بعدم العدالة في عملية توزيع مراكز الاقتراع وبالتالي امتناع الناخبين للحضور إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم أما بخصوص الفقرة (3) فأن النتائج المرصودة من الجدول أعلاه بين إن ما نسبته (33,02%) يتأثرون بعامل المسافة ، أي إن بعد المسافة عن المركز الانتخابي يدفعهم في عدم المشاركة في الانتخابات ، في حين يذهب مجموعة من أفراد العينة بنسبة (66,98%) إلى عدم تأثير بعد المسافة على مشاركتهم الانتخابية ، فأن قيمة كآي الجدولية تشير إلى فروق فردية بمستوى معنوية (0,001) .

وفيما يتعلق بالإجابة عن الفقرة (4) المتعلقة بعامل المسافة التي يقطعها الناخب للوصول إلى المركز الانتخابي كانت الإجابة على النحو الآتي:

الفقرة (4) من جدول (5) متغير المسافة .

المدة الزمنية	أقل من 15 دقيقة	من (15-30) دقيقة	أكثر من 30 دقيقة	المجموع	قيمة مربع كأي X^2
المسافـــة	قريبة	متوسطة	بعيدة		
العـــــدد	472	213	145	830	215,222
النـــــسبة %	%56,87	%25,66	%17,47	%100	-

كما يتضح من الفقرة (4) من الجدول أعلاه إن نتائج النسب المرصودة تعبر عن آراء أفراد العينة ، فقد أثبت اختبار مربع كآي عن وجود فروق معنوية بمستوى (0,002) بين المبحوثين ، إذ يؤثر عامل المسافة في حجم المشاركة الانتخابية ، حيث تؤثر المسافة في ترتيب التوزيعات المكانية للأنشطة البشرية المختلفة ومنها الانتخابات فمع قلة المسافة تزداد قوة الجذب التي تعمل على تجمع الأنشطة البشرية والسكان في مواقع محددة كما هو الحال في مراكز المدن ، ومع زيادة المسافة (البعد الجغرافي) يقل عمل الجاذبية مثل بيئة الأرياف والمناطق النائية ، حيث يبدو أن الاقبال على الانتخابات يتأثر بعامل المسافة للوصول إلى مراكز الاقتراع ، لذلك كان من المفترض الاخذ بالعوامل الجغرافية عن توزيع المراكز الانتخابية [14]. وهذا يظهر دور عامل المسافة في التأثير على قرار الناخبين في يوم الاقتراع للذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم أو الامتناع عن الذهاب بسبب البعد الجغرافي ، إذ يظهر جلياً خلال إجابات أفراد عينة البحث أن نسبة (33,02%) هم من يتأثروا بالبعد الجغرافي في المشاركة الانتخابية ، بعبارةً أخرى أن بعد المسافة ما بين محل السكن والمركز الانتخابي وخاصة في المناطق الريفية تساهم في عزوف الناخبين في المشاركة في الانتخابات حيث بينت الدراسة ان المناطق التي تستغرق (30 دقيقة من الزمن) يصلوا للمراكز الانتخابية بواسطة وسائل النقل ، في حين هناك نسبة معتبرة من أفراد استمارة الاستبيان يمثلون ما نسبته (66,98%) لا يتأثروا بشكل كبير في بعد المسافة حتى لوا كانوا في مناطق القرى والأرياف حيث يكون الوصول للمركز الانتخابي سيراً على الاقدام وتتمثل هذه الفئة في الناخبين الذين يستغرقون من الوقت ما بين (15 – 30 دقيقة) اما الناخبين الذين يستغرقوا من الوقت اقل من (15 دقيقة) فهم يأتوا سيراً على الاقدام نتيجة قرب المسافة ما بين محل سكناهم والمركز الانتخابي ، إذ أصبحت ظاهرة البعد الجغرافي لا تعيقهم عن المشاركة في الانتخابات ولهذا العامل عدة اعتبارات منها (دوافع دينية ، عشائرية ، وطنية ، أو حزبية سياسية) كما سنبينها لاحقاً ، والحقيقة انه كلما قل الوقت اللازم للوصول للمراكز الانتخابية ازدادت نسبة المشاركة الانتخابية وبالعكس .

5- متغير العامل الانتخابي (انعدام الثقة بالناخب) .

يتضح من خلال جدول (6) أن هناك شبة إجماع من قبل المبحوثين يؤكدون بأن الانتخاب مسؤولية تقع على عاتق الجميع لذلك نسعى للمشاركة في الانتخابات واختيار الأفضل ، لأنه الانتخابات تحدد شكل نظام الحكم الديمقراطي وسياسته في الدولة وبالتالي تنعكس هذه السياسة على تحقيق الأمن والاستقرار ، فضلاً عن تقديم الخدمات إلى ما هو أحسن حال بل تحقق طموحات وآمال المواطنين ولو بجزء يسير من هذه المتطلبات ، ومن خلال الإجابات المحصلة من استمارة الاستبيان نجد أن نسبة (64,33%) من المبحوثين صوتوا بنعم أي أنهم مشاركين في كلا الدورتين الانتخابيتين لمجلس المحافظة ، إن المعالجة الإحصائية تكشف عن فروق معنوية بمستوى عالي لدى المبحوثين ، مما يولد لهم شعور بالمسؤولية اتجاه بلدهم بالدرجة الأولى ومحافظتهم بالدرجة الثانية باعتبار أن الحكومة المحلية هي حكومة مصغرة للحكومة المركزية. في حين أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبة (35,67%) من أفراد عينة الدراسة أجابوا كلا أي أنهم يعتقدوا بأن المشاركة في الانتخابات لا تحقق أو تغير من الواقع شيئا بل أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقاً وبالتالي فأن المشاركة او عدمها في الانتخابات توحي إلى نفس النتائج .

أما في الفقرة (2) من الجدول أعلاه فنلاحظ أن سلوك الناخب تغير نوعاً ما في اختياره للكيان أو الحزب السياسي (القائمة الانتخابية) المشاركة في الدورة الانتخابية لسنة 2009، إن النتائج الموضحة ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية عالية (0.001) ، إذ نلاحظ أن نسبة معتبرة من الناخبين بلغت (82,28%) أجابوا بنعم ، فقد أختلف اختيارهم للقائمة الانتخابية التي تضم مرشحي الكيان أو الحزب السياسي في انتخابات 2013، أي أن هذه الأحزاب والكتل السياسية لم توفي بالوعود التي قطعوها لناخبيهم ، مما أثبتت عدم قدرتها في تحقيق الأفضل إلى ناخبيها على مستوى الخدمات وتحقيق الأمن وغيرها من متطلبات الحياة الأخرى التي

هي مع تماس يومي في حياة المواطنين ، فيما نجد ما نسبتهم (17,72%) من المبحوثين أجابوا كلا أي أنهم أعادوا انتخاب قائمتهم الانتخابية التي رشحوها في انتخابات 2009 ، والتصويت لها مرة ثانية في انتخابات 2013 ، إذ يروا أن أعادة انتخابهم وترشيحهم لنفس الحزب أو الكيان السياسي هو تعبير عن رضاهم لما حققته قائمتهم الانتخابية خلال الأربع سنوات الماضية من انجازات على المستوى الأمني والأعمار والخدمات ولا تزال هذه الكتل السياسية تسعى إلى أكمال مشروعها الانتخابي في انجاز الكثير من المشاريع في المحافظة ، بل عبرت هذه الفئة عن قناعتها الكاملة في أحزابها وكتلها السياسية وبالتالي ساهمت هذه العوامل في التأثير على سلوكهم الانتخابي وانتخاب قوائمهم الانتخابية للدورة الثانية في الانتخابات .

جدول (6) متغير العامل الانتخابي .

ت	العبارة	العدد	النسبة %	قيمة مربع كآي X^2
1	هل شاركت في انتخابات مجلس المحافظة ولكلا الدورتين، 2009و2013.	534	%64,33	75,301
	أ- نعم			
	ب- لا	296	%35,67	
2	أذا كنت مشاركاً في انتخابات 2009، هل اختلف اختيارك للحزب أو الكيان السياسي لدى انتخابات 2013.	683	%82,28	346,140
	أ- نعم			
	ب- لا	147	%17,72	
3	انتخبت عضواً سابقاً في مجلس المحافظة .	102	%12,28	472,140
	أ- نعم			
	ب- لا	728	%87,72	
4	أدليت بصوتك للمرشح من نفس الجنس ،			275,282
	الذكور:			
	أ- نعم	403	%85,38	
	ب- لا	69	%14,62	
	الإناث	131	%36,60	
	أ- نعم			
	ب- لا	227	%63,40	
5	برأيك ما هو النظام الانتخابي الأصلح لمحافظتك.	781	%94,10	645,571
	أ- نظام القائمة المفتوحة .			
	ب- نظام القائمة المغلقة .	49	%5,90	
6	هل تعتقد أن مفوضية الانتخابات تؤدي دورها بشكل حيادي .	633	%76,26	229,031
	أ- نعم			
	ب- لا	197	%23,74	

قيمة كآي الجد ولية = 3,21 ، عند مستوى دلالة 0,05 ، ودرجة حرية (1) .

أن ما يمكن ملاحظته جلياً من إجابات المبحوثين عند الفقرة (3) من الجدول أعلاه أن ما نسبته (12,28%) هم من قاموا بانتخاب عضواً سابق من مجلس المحافظة ، مما يبين أن هذه الفئة القليلة من أفراد عينة الدراسة هم من أقارب وأصدقاء بل المستفيدين من ذلك الشخص (عضوا مجلس المحافظة) ، فضلاً عن المواطنين المنتمين إلى نفس الحزب أو الكتلة السياسية التي ينتمي أليها المرشح وبالتالي أدلوا بأصواتهم لمرشح حزبهم أو كيانهم السياسي ، بغض النظر عن
سلبيات ذلك المرشح في الدورة السابقة وعند قراءة الدلالة الإحصائية لمربع كآي في هذه الفقرة
يظهر مستوى المعنوية عالي للفئة الثانية من الأفراد الذين أجابوا بلا ، فيما يتضح من أراء أفراد العينة من الفئة الثانية الذين أجابوا بلا وهم النسبة الأكبر (87,72%) ، تتجه أرائهم إلى إتباع سياسة التغيير نحوه الأفضل ، فضلاً عن تغيير الوجوه والأشخاص بل حتى الكيانات والأحزاب السياسية في المحافظة ، أملاً منهم أن يأتي من خلال الانتخابات بأشخاص وكيانات سياسية قادرة على تحقيق ما يحتاجه الناخب الكربلائي من خدمات وتطور العمراني في المحافظة ، بل أن فئة معينة من المبحوثين متمثلةً بشباب محافظة كربلاء وخاصة الخريجين منهم قد وجدوا في أعضاء مجلس المحافظة السابق عدم القدرة في توفير فرص عمل لهم ، بل كان أعضاء المجلس يهتموا بأمورهم الشخصية والفئوية والحزبية ، فضلاً عن أن أغلب أعضاء مجلس المحافظة في

الدورة السابقة (2009) لم يكونوا بمستوى الأداء المطلوب للمحافظة والمواطنين بشكل عام ، هذه الأسباب وغيرها جعلت الناخبين يغيروا من سلوكهم الانتخابي اتجاه المرشحين الجدد والكتل والأحزاب السياسية الجديدة المشاركة في العملية السياسية .

أما فيما يتعلق عن التصويت لنفس الجنس، فإن للتقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية وتعليم المرأة دوراً مهماً في التحكم بالاتجاهات نحو الأدوار والامتيازات السياسية، فقد أظهرت الدراسات الحديثة إن المؤسسات السياسية ذاتها قد أسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقالية التي تأثر سلباً على النساء حتى لدى النساء اللواتي فازن بالانتخابات عندما تضع لهن شروطا في المشاركة ، فالموروث الثقافي يؤثر تأثيراً كبيراً على تمثيل المرأة وترشيحها للانتخابات ، فوجود المرأة في مجتمع ذكوري خاضع للسلطة الأبوية والتقليدية للغاية نادراً ما يؤدي إلى حصول المرأة على مناصب في القيادة خصوصاً في البلدان الخارجة من الصراع أو النزاع المسلح ، إذ غالباً ما يسود في كثير من الأحيان الذكور ورؤساء الأسر والقبائل وهم الأفضل في التعامل مع عملية صنع القرار[15] .

يرى أفراد العينة أن نوع الجنس للمرشح لا يتحكم في سلوكهم ألتصويتي وهذا يعني أن الناخب الكر بلائي يبحث عن النزاهة والكفاءة والإخلاص في العمل، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يرى أفراد العينة من جنس الذكور أن المرشح من الذكور هو الأقدر والأقوى في تحقيق الأهداف المرجوة، لذلك صوت للذكور من نفس الجنس ما نسبته (85,38%) ، في حين أن هناك مجموعة من المبحوثين جنس الذكور بنسبة (14,62%) يصوتون للمرشح من جنس الإناث وذلك لاعتبارات عائلية أو من نفس المنطقة (الجوار الجغرافي) أو بسبب المؤثرات الحزبية . أما

الناخبات الإناث اللواتي يميلنا في سلوكهن الانتخابي إلى نفس الجنس بلغت نسبتهن (36,60%) ، فهن يصوتن للمرشح من الإناث بغض النظر عن الكفاءة والقدرة والنزاهة ، بل جاء ميولهن للتصويت إلى المرشحات من الإناث لكونهن من نفس الجنس ، في حين هناك مجموعة من أفراد العينة وهي النسبة الأكبر من الإناث يصوتن للمرشح من الذكور بنسبة (63,40%) ، أي أن جنس المرشح سواء كان من الذكور أو الإناث لا يؤثر في ميول سلوكهن الانتخابي إلى نفس الجنس ، بل أن الناخبة بحاجة إلى شخصية قوية تمثلهن في المجلس المنتخب بغض النظر عن نوع الجنس ، فقد أثبت اختبار مربع كآي عن وجود فروق معنوية لدى قرار إجابات المبحوثين ولكلا الجنسين .

وفيما يخص نوع النظام الانتخابي المطبق في كلا الدورتين الانتخابيتين ، يظهراً جلياً من خلال المعالجة الإحصائية بأن هناك تجانس في آراء عينة الدراسة حول هذه الفقرة ، فنجد شبة إجماع من المجتمع المبحوث أي بنسبه (94,10%) يؤيدون العمل بنظام القائمة المفتوحة في الانتخابات ، إذ أن نظام القائمة المفتوحة فيه نوع من العدالة وبالتالي يشجع المواطنين على المشاركة في الانتخابات ، إذ يعد نظام القائمة المفتوحة عاملاً في الإصرار بحثاً عن التغيير والأداء نحوا الأفضل والأحسن ، حيث يرى أفراد هذه الفئة من خلال نزاهة النظام الانتخابي ومصداقيته بأنه أحد العوامل التي تشجع على المشاركة في الانتخابات ، فضلاً عن أن نظام القائمة المفتوحة يعد أكثر تطبيقا لمبدأ الديمقراطية الحقيقة كونها لا تقيد الناخب في انتخاب أشخاص لا يعرفهم أو لا يثق بهم ، فالقائمة المغلقة تقيد حرية الناخبين في انتخاب ممثليهم في المجلس المنتخب ، ومن ثم تؤدي إلى وصول مرشحين غير أكفاء إلى مجلس المحافظة بترشيح من أحزابهم وليس من الناخبين ، فالناخب يصوت لقائمة وليس أسماء المرشحين كما في القائمة المفتوحة، إلا أن الفئة الأخرى من المبحوثين التي بلغت نسبتهم (5,90%) يؤيدوا نظام القائمة المغلقة ، أي أن أغلب الأفراد الذين أيدوا نظام القائمة المغلقة هم من المنخرطين (المنتمين) للأحزاب السياسية ، إذ يرى أفراد هذه الفئة أن رئيس القائمة هو الأجدر في اختيار أعضاء القائمة ، أي باستطاعة رئيس الحزب أو الكيان السياسي أن يختار أسماء من القائمة عليهم الاعتماد ولهم القدرة في تحقق البرنامج الانتخابي للقائمة ، بل هم الأحق في تبوء منصب عضوية مجلس المحافظة ، فضلاً عن أنهم ذو حنكة سياسية ولهم الخبرة الطويلة في العمل السياسي .

أما فيما يتعلق بالفقرة (6) من الجدول أعلاه التي تعبر عن حيادية و أداء مفوضية الانتخابات فنلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من أفراد عينة الدراسة بلغت نسبتهم (76,26%) يشيرون إلى حيادية مفوضية الانتخابات في عملها واستقلاليتها ، في حين أن هناك فئة معينة من المجتمع بلغت نسبتهم (23,74%) يشككون في نزاهة واستقلالية مفوضية الانتخابات ، وأن أغلب المبحوثين الذين يشككون في عمل وحيادية المفوضية هم من الأحزاب والكيانات السياسية الخاسرة في الانتخابات ، إذ ترى هذه الشريحة من المجتمع المبحوث أن هناك اختلاف في نتائج الانتخابات والتصويت لصالح كياناتهم السياسية وذلك من خلال النتائج والبيانات التي حصلوا عليها من وكلائهم ومرقبيهم السياسيين الذين راقبوا عمل وأداء عمل مفوضية الانتخابات إن النتائج الموضحة بخصوص هذه الفقرة تشير إلى دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0,000) .

الاستنتاجات :

من خلال نتائج بيانات الدراسة الميدانية لمجلس محافظة كربلاء للدورتين (2009 و 2013 م) ومعالجته بالطرق الاحصائية يمكن ادراج مجموعة من الاستنتاجات .

1- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي لاختبار (مربع كأي X^2) ان هناك فروق فردية بمستوى معنوية حول نمط التصويت لصالح الكيانات السياسية المستقلة والإسلامية ، في حين هناك تراجع كبير في ميول الناخب باتجاه القوائم الانتخابية ذات الصبغة الليبرالية والعلمانية في منطقة الدراسة .

2- كشفت الدراسة أن توزيع المراكز الانتخابية 2013 أقل عدالةً ونضوجاً من انتخابات 2009 وهذا يظهر من خلال ارتفاع المتوسط العام (ناخب / مركز) إلى 2704 ناخب في المركز الانتخابي مما ساهم في زيادة شدة الزخم وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية وهذا يشير ، إلى عدم ادراك مفوضية الانتخابات لعدد الناخبين المسجلين الذي بلغ (590831) ، أي تم استحداث اربع مركز انتخابية في انتخابات 2013 م. ، وهذا لا يفي بالغرض المطلوب أي لا تستبعد المراكز الانتخابية هذا العدد الهائل من الناخبين ، فيما كان المتوسط العام في انتخابات 2009 م . (2426) ناخب لكل مركز انتخابي والتي كان فيها عدد الناخبين المسجلين (516229) .

3- أظهرت الدراسة أن قائمة تحالف العدالة والديمقراطية العراقي أكثر انتظاماً في توزيع أصواتها على الاقاليم في منطقة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة أصواتها .

التوصيات:

1- الوقوف عند أهم أسباب ضعف المشاركة الانتخابية في عموم منطقة الدراسة ، ومعالجة أسبابها التي تتمثل في (عدم الرضا عن الأداء الحكومي والاقتصادي والظروف الاجتماعي والبعد الجغرافي خاصة في المناطق الريفية والنائية) .

2- يجب تقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية وفق الحدود الجغرافية لكل وحدة إدارية والنسب السكانية ، لكي يتسنى لكل المناطق الحصول على تمثيل في مجلس المحافظة ، ودليل ذلك حرمان قضاء عين التمر ولدورتين انتخابيتين من أي تمثيل في مجلس المحافظة .

3- ضرورة نشر البيانات التفصيلية عن نتائج الانتخابات وخصائص الناخبين على مستوى كل مركز انتخابي ، لكي يتسنى للباحثين الحصول على بيانات دقيقة ومتكاملة تعطي نتائج حقيقية عن الانتخابات والوقوف عندها ودراستها ، وتذليل الصعوبات على الباحثين ومتابعة التغيرات الحاصلة في الخريطة الجغرافية السياسية .

4- اعتماد نظام القائمة المفتوحة والأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة ؛ لأنه يحقق استقراراً سياسياً وديمقراطية مستدامة، فضلاً على أن هذا النظام يكون على الارتباط الجغرافي المباشر بين الناخب والمرشح .

قائمة المصادر:

1 - غازي حسن عنابة ، أعداد البحث العلمي ، ط1 ، مؤسسة شبكة الجامعة ، الاسكندرية ، 1986 ، ص 8 .

2 - مكتب مفوضية انتخابات كربلاء ، القسم القانوني ، 2009 , بيانات غير منشورة .

3 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء كربلاء ، 2013 , بيانات غير منشورة .

4 - خلف حسين الدليمي ، الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي الجغرافي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 131-132.

5 - نعمان شحاده ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 ، ص263-262.

6 - ابتسام الكتبي وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004، ص72 .

7 - حسن عبد زاير الكعبي ، جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى – دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص72.

8 - ابتسام الكتبي وآخرون ، مصدر سابق ، ص103.

9 - قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2011 ، ص327 .

10 - روافد محمد علي الطيار ، التنظيم القانوني لانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي لعام 2010 – دراسة في قانون الانتخابات العراقي رقم 16 لسنة 2005 المعدل و الأنظمة الانتخابية ، مجلة أهل البيت (ع)، العدد (11) ، 2011، ص126.

11 - يحيى الفرحان و نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، 2010، ص143.

12 - محمد أحمد عقلة المومني، استراتيجيات سياسة القوى ، دار الكتاب الثقافي ، الاردن ، 2008، ص283.

13 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء كربلاء ، 2013 , بيانات غير منشورة .

14 - Scott Orford , Voting in Elections ,Electoral Commission, London , European Journal of Political Research , N O 43 , Wales , England , 2011 , P 221 – 222.

15 - وائل محمد عبد علي الوائلي، المشاركة السياسية للمرأة – دراسة مقارنة في كوتا النساء، ط1، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2012، ص149-150.